

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

- 6 - والسادس قولهم العطف على عاملين والصواب على معمولي عاملين .
- 7 - والسابع قولهم بل حرف إضراب والصواب حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء .
- 8 - والثامن قولهم في نحو ائتنني أكرمك إن الفعل مجزوم في جواب الأمر والصحيح أنه جواب لشرط مقدر وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين .
- 9 - والتاسع قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم والصواب أن يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك .
- 10 - والعاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وإنما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني وينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وإنما شرطت العلمية أو الصفة لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفرية علما فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون .
- 11 - والحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) إن الواو نائية عن أو ولا يعرف ذلك في اللغة وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين وأما الآية فقال أبو طاهر